



وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات سياسات الضمانات الوقائية المتكاملة

مرحلة تحديد المفاهيم / تاريخ الإعداد أو التحديث: 24 مارس 2017 / رقم التقرير:
PIDISDSC20204



معلومات أساسية

أولاً: بيانات المشروع الأساسية

الدولة:	الرقم التعريفي للمشروع:	الرقم التعريفي للمشروع:	اسم المشروع:
الأردن	P161905	P161905	مشروع تمويل الشركات الناشئة الابتكارية P161905

المنطقة:	التاريخ المقترح للتقييم:	التاريخ المقترح لمجلس الإدارة:	القطاع (الرئيسي):
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17 أبريل 2017	03 يوليو 2017	التمويل والأسواق

أداة الإقراض:	الجهة المقترضة:	الجهة المنفذة:
تمويل مشروع استثماري	الحكومة الأردنية	الشركة الأردنية لضمان القروض

الهدف الإنمائي للمشروع

25. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة عرض مستثمري القطاع الخاص تمويل المراحل الأولى من الشركات الناشئة والمؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة.

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
13.88	الجهة المقترضة
50.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
63.88	التكلفة الإجمالية للمشروع
قرار مراجعة المفهوم	فئة التقييم البيئي
المسار الثاني: فوضت المراجعة بالاستمرار في الإعداد	F - تقييم الوسيط المالي

هل تم تحويل مهام الإشراف على الضمانات إلى مدير عملية الممارسة؟ (إن يتم الكشف عن ذلك)

لا



ثانياً: المقدمة والسياق

السياق القطري

1. شهد معدل النمو الاقتصادي في الأردن حالة من الانخفاض نتيجة لأثار التباطؤ الاقتصادي العالمي والأزمة الإقليمية الحالية. ويعد ارتفاع معدلات البطالة من أكبر التحديات التي تشهدها البلاد، ويُشير برنامج تصحيح أوضاع المالية العامة الجاري تنفيذه إلى أهمية خلق فرص العمل، وسوف يسفر هذا البرنامج عن إحداث تغيير في الدور التاريخي الذي تنهض به الحكومة بوصفها المصدر الرئيسي أو الوحيد لفرص العمل. وقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول تأثير عمر الشركات وإنتاجيتها في خلق فرص العمل في الدول النامية أن نسبة 5 إلى 10% من الشركات، المعروفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو "الشركات متسارعة النمو"، توفر نحو 50 إلى 80% من الوظائف الجديدة في القطاع الخاص (Holzi, WIFO, 2008). وفي أكتوبر 2016، أصدر مجلس السياسات الاقتصادية الأردني¹ مجموعة توصيات مكونة من 38 توصية لمساعدة الحكومة في تخطي العقبات الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد القومي. وتستهدف المجموعة الأولى من التوصيات التي وضعها المجلس تأسيس صندوق لتيسير تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية. في هذا الإطار، طلبت حكومة الأردن من البنك الدولي قرض بقيمة 50 مليون دولار لتأسيس الصندوق المذكور، كما طلبت من البنك تزويدها بالدعم المطلوب للمساعدة في تعزيز الأفكار الإبداعية وتنمية المؤسسات التجارية القادرة على البقاء.

السياق القطاعي والمؤسسي

2. تواجه الشركات الابتكارية الناشئة في الأردن تحديات تتعلق بجانب العرض والطلب، ويتصدر التمويل قائمة هذه التحديات. صنف مؤشر ريادة الأعمال العالمي، وهو الطريقة الأكثر شمولية للمعايرة السنوية لنظم بيئة الأعمال الوطنية على مستوى العالم، الأردن في المرتبة 64 من أصل 132 دولة والمرتبة العاشرة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يحظى النظام البيئي للأعمال في الأردن بشيء من التطور، حيث تتوافر الأفكار الابتكارية والإبداعية، إلا أن القدرة على تأسيس الشركات الناشئة القادرة على البقاء من وجهة نظر المستثمرين، لا تزال محدودة.

3. تؤدي التحديات التي تواجه بيئة الأعمال إلى تقييد الاستثمار وتحد من قدرة القطاع الخاص على النمو. سجل الأردن أدنى معدلات إمكانية الوصول إلى التمويل في العالم، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة. وقد أوشكت ندرة تمويل رأس المال المخاطر على التأثير على بقاء الشركات الناشئة والحد من تدفق صفقات من الاستثمارات المحتملة إلى قطاع رأس المال الخاص المتنامي التي تطمح إلى دعم احتياجات الشركات إلى التنمية والتحول. ووفقاً لمؤشر ريادة الأعمال العالمي، وبالمقارنة مع المعدلات العالمية والمعدلات الإقليمية المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يسجل الأردن معدلات شديدة الانخفاض من حيث قبول المخاطر ورأس المال المخاطر. ومن شأن صناعة رأس المال المخاطر المساعدة في زيادة تأسيس الشركات الناشئة وخلق فرص العمل، ومن أهم مقومات قيام هذه الصناعة، توافر التمويل من المستثمرين/ تمويل مرحلة بداية رأس المال.

إطار الشراكة القطرية

4. يتناسب المشروع المقترح مع الهدف المزدوج لمجموعة البنك الدولي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على النحو المبين في إطار الشراكة القطرية الجديد للأعوام 2016-2021. ووفقاً لرؤية الحكومة للأردن عام 2025، تهدف الركيزة الأولى لإطار الشراكة القطرية وهي "تعزيز الظروف المواتية لتقوية النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل أفضل للجميع"، إلى تحفيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو منفصل عن النموذج الذي يكون القطاع العام فيه هو المصدر الأساسي لتوفير الوظائف الرسمية. يرتبط هذا المشروع تحديداً بالنتيجة رقم 1-3 لاستراتيجية الشركة القطرية "زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات"، والتي تسعى لتقوية قدرات المؤسسات المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر لتمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل حتى تتمكن من طرح منتجات جديدة في الأسواق التي لا تحظى بخدمات كافية، مع التركيز بشكل خاص على أصحاب المشروعات من النساء والشباب.

¹ أمر ملك الأردن بتشكيل مجلس السياسات الاقتصادية في يونيو 2016 وكلفه بمهمة مناقشة السياسات الاقتصادية والبرامج وخطط التنمية ذات الصلة. ويخضع هذا المجلس للإشراف المباشر للملك، ويتألف من 15 عضواً، ومن ضمن مهامه أيضاً تحديد المعوقات الرئيسية التي تحول دون النمو الاقتصادي واقتراح حلول للتغلب عليها. ويعد رئيس الوزراء هو الممثل الوحيد لحكومته داخل المجلس. ومن بين أعضاء المجلس، محافظ البنك المركزي الأردني ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الديوان الملكي الهاشمي كمبرر للمجلس، إلى جانب مجموعة من ممثلي القطاع الخاص والخبراء الاقتصاديين.



ثالثاً: الهدف الإنمائي المقترح

5. الهدف الإنمائي للمشروع هو تشجيع سوق الاستثمار في رأس المال الخاص على زيادة المعروض من تمويل المرحلة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية.

النتائج الرئيسية (وفقاً لمذكرة المشروع المفاهيمية)

6. سوف يتم قياس الهدف الإنمائي المقترح من خلال مؤشرات النتائج التالية:

- (أ) مبلغ رأس المال الخاص الذي تم تجميعه من خلال المشروع.
- (ب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى تمويل رأس المال من خلال المشروع (حسب نوع وسن المالك الرئيسي) (الملاك الرئيسي).
- (ت) قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على تمويل من خلال المشروع بطرح منتج أو عملية أو خدمة جديدة أو قامت بتحديث جودة ما تطرحه حالياً من منتجات أو عمليات أو خدمات (حسب نوع وسن المالك الرئيسي) (الملاك الرئيسي).

رابعاً: وصف المفهوم

7. سوف يتم إنشاء مرفق تمويلي يسمى "صندوق الشركات الناشئة الابتكارية" (له نفس هيكل الهيئة ذات الغرض الخاص) كشركة خاصة مستقلة بإسهام من المشروع والبنك المركزي الأردني لإثبات مزايا زيادة المعروض من التمويل إلى صناعة رأس المال المغامر. تتمثل أهداف صندوق الشركات الناشئة الابتكارية في العمل من خلال إبرام اتفاقات مع المساهمين أو اتفاقات شراكة مع الشركاء في النظام البيئي الشامل لريادة الأعمال والاستثمار من أجل تعزيز الشركات الناشئة الابتكارية ذات الجودة وتزويدها بالدعم والتمويل في مرحلة الإنشاء وأولى مراحل التطوير ومرحلة التسارع والنمو المبكر. وسوف تقسم حصص الصندوق بين الشركة الأردنية لضمان القروض بنسبة 51%، والبنك المركزي الأردني بنسبة 49%. وسوف يقتصر دور البنك المركزي في الصندوق على توفير رأس المال، وسيقوم بدور الشريك الموصي (لا يمتلك حق الاعتراض ويمتلك أسهم غير مشفوعة بحق التصويت وغير ممثل في مجلس إدارة الصندوق). وسوف تمتلك الشركة الأردنية لضمان القروض أسهمها في الصندوق بالنيابة عن الحكومة الأردنية حتى تتم تصفية الأصول ورد العائدات إلى الحكومة. ولن تقوم الشركة الأردنية بأي دور في تنفيذ الأنشطة وسوف تختار مدير من القطاع الخاص من خلال عملية تنافسية عالمية لتنفيذ أنشطة الصندوق استناداً إلى المعايير والمبادئ التوجيهية التي يضعها البنك الدولي في دليل عمليات المشروع. وسوف تشرف الشركة الأردنية على المشروع نيابةً عن الحكومة وسوف تصدر تعليماتها إلى الصندوق لإقرار دليل عمليات المشروع. إلى جانب ذلك، سوف تضمن الشركة الأردنية أن يقوم المدير المختار إلى جانب تنفيذ أنشطة المشروع، بجمع كافة البيانات المطلوبة لمؤشرات المشروع والإشراف عليه وتقديم التقارير ذات الصلة إلى البنك الدولي وفقاً للمبادئ التوجيهية المدرجة في دليل العمليات، بما في ذلك المبادئ ذات الصلة بالإدارة المالية والمشتريات وسياسات الضمانات الوقائية.

8. سيكون لصندوق الشركات الناشئة الابتكارية مجلس استشاري ترأسه الشركة الأردنية لضمان القروض التي تقوم، على أساس المعايير التي يضعها البنك الدولي، باختيار 4 من خبراء القطاع الخاص في مجال تمويل رأس المال لعضوية المجلس الاستشاري.

سياسات الضمانات الوقائية

أ. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل سياسات الضمانات الوقائية (إذا كانت معروفة)

سيتم توفير التمويل للشركات الناشئة المحتملة في المملكة الأردنية الهاشمية. ولكن، من المتوقع أن تتخذ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقراتها في عمان أو غيرها من المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن المشروع لا يستهدف قطاعاً محدداً نظراً للتركيبة الحالية للقطاع الخاص في الأردن، إلا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف تعمل في مجال أنشطة قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.



ب. قدرة المقترض المؤسسية المتعلقة بسياسات الضمانات الوقائية

ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة المنفذة الموقعة على اتفاقية القرض المخصص لتنفيذ هذا المشروع. وسوف توقع الوزارة على اتفاقية منحة فرعية مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وسوف تؤسس هذه الشركة مع البنك المركزي الأردني مرفق تمويلي يسمى "صندوق الشركات الناشئة الابتكارية" للعمل من خلال اتفاقيات المساهمين مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تتعاقد إدارة هذا الصندوق مع مدير من القطاع الخاص لتنفيذ جميع أنشطة الصندوق، بما في ذلك متابعة مدى الامتثال لسياسات الضمانات الوقائية وإعداد التقارير. ومن المتوقع أن يُعين الصندوق استشاريين للعمل كموظفين لشؤون الاستثمارات يوظفون بمسؤولية فحص الطلبات المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك فحص سياسات الضمانات الوقائية. وسوف يعين الصندوق أيضاً استشاري لضمان امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية التي وضعها البنك الدولي ووزارة البيئة وذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القليلة التي تتسبب في الأثر البيئي المصنف ضمن الفئة "ب" (في الأردن الفئة الثانية). تتمتع الشركة الأردنية لضمان القروض بمعرفة قوية بالمسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها القطاع الخاص للامتثال لقوانين وزارتي البيئة والعمل بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوف تكون الشركة مسؤولة عن ضمان فحص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان أن عملية التمويل تتضمن أنظمة تتلاءم مع سياسات الضمانات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. وقد شاركت وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي الأردني في تنفيذ العديد من مشروعات البنك الدولي وأثبتتا قدرتهما على الامتثال للمواثيق القانونية ذات الصلة بالضمانات الوقائية.

ت. أخصائيو سياسات الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

تريسي هارت، ماريانا ت. فيليشيرو

ث. السياسات التي قد تُطبق

التوضيح (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	سياسات الإجراءات الوقائية
قامت مجموعة البنك الدولي بفحص مكونات المشروع المقترح، وقررت أن يتم تصنيف هذا المشروع ضمن فئة الوسيط المالي وفقاً لسياسات العمليات رقم OP 4.01. وبناءً على ذلك، سوف يقوم المشروع بإعداد واستخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. يُشار إلى المؤسسات المالية المختارة لتنفيذ الاستثمارات ودعم النظام البيئي في هذا السياق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه المؤسسات صناديق استثمار رأس المال المُخاطر والتمويل من المستثمرين/ تمويل مرحلة بداية رأس المال، ومقدمي الدعم للنظام البيئي الأشمل. ومن المتوقع أن تكون معظم استثمارات المشروع الفرعي التي يدعمها هذا المشروع في مجال الخدمات أو التكنولوجيا، مع عدم أو محدودية وجود أي مخاطر بيئية أو اجتماعية ترتبط بهذه الاستثمارات (أي الفئة ج، أو الفئة الثالثة في الأردن). علاوةً على ذلك، نظراً لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في أولى مراحلها (مرحلة إثبات صحة المفهوم ومرحلة ما قبل الإنتاج) ونظراً لحجم هذه المؤسسات، فمن المتوقع عدم وجود إنتاج مادي أو اقتصادي طوال فترة تنفيذ مشروع البنك الدولي. ومع ذلك، فمن المسلم به أنه قد تكون هناك بعض الاستثمارات (مثل الطاقة المتجددة، والمستحضرات الدوائية، والأعمال التجارية الزراعية) والتي يمكن تحديد ما صاحبها من مخاطر بيئية واجتماعية. سوف تستبعد عملية فحص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي من مشروعات الفئة "أ" (مشروعات الفئة الأولى في الأردن)، وسوف تعمل على تحديد النظم اللازمة لإدارة مشروعات الفئة "ب" والتخفيف من أثارها (الفئة الثانية في الأردن).	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي ينطوي على أنشطة تتعلق بالموائل الطبيعية.	لا	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)



الغابات (OP/BP 4.36)	لا	سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي ينطوي على أنشطة تتعلق بالغابات.
مكافحة الآفات (OP 4.09)	لا	تقتصر الأنشطة المحتملة في الأعمال التجارية الزراعية على الأنشطة الابتكارية في تعبئة وتغليف المنتجات الغذائية وتصنيعها وتسويقها وتوزيعها. سيتم استبعاد أي أنشطة فرعية قد تستلزم استخدام المبيدات الحشرية من المشروع ويتم إدراجها ضمن الأنشطة غير المؤهلة. كما تتضمن قائمة الفحص أسئلة حول استخدام المبيدات الحشرية للتأكد من فحص هذه الأنشطة.
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)	لا	سوف يتم فحص جميع الاستثمارات أو المنح المحتملة لاستبعاد تلك الاستثمارات أو المنح التي قد تقع أو تستثمر في المناطق التي تحتوي على موارد حضارية مادية من تمويل صندوق الشركات الناشئة الابتكارية.
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)	لا	لا يوجد أي شعوب أصلية في منطقة الخدمة.
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)	لا	من المتوقع أن يمول المشروع في المقام الأول المؤسسات الصغيرة في مجال الخدمات أو التكنولوجيا، ومن المتوقع أن يكون مقره في منطقة المكاتب المؤجرة. سوف تستبعد عملية فحص المشروعات الفرعية أي مشروع فرعي يتطلب الاستحواذ على الأراضي أو فقدانها أو تغيير استخدامها أو النزوح الاقتصادي. وبالتالي، لا يلزم وضع إطار لسياسة إعادة التوطين.
سلامة السدود (OP/BP 4.37)	لا	هذه السياسة لا تنطبق
المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)	لا	هذه السياسة لا تنطبق
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)	لا	هذه السياسة لا تنطبق

ج. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

الموعد المحدد المبني لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات سياسات الضمانات الوقائية المتكاملة الخاصة بمرحلة التقييم.

17 أبريل 2017

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بسياسات الضمانات الوقائية التي قد تكون مطلوبة. ينبغي الإشارة إلى الدراسات المحددة وتوقيتها في وثيقة معلومات المشروع/ ورقة بيانات سياسات الضمانات الوقائية المتكاملة الخاصة بمرحلة التقييم.

من المتوقع اعتماد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإفصاح عنه بحلول 17 أبريل 2017.

جهة الاتصال

البنك الدولي

راندا عقيل

اقتصادي أول في القطاع المالي

الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم



الحكومة الأردنية

ماهر الشيخ حسن

نائب المحافظ

البريد الإلكتروني: mager.hasan@cbj.ov.jo

الجهات المنفذة

الشركة الأردنية لضمان القروض

محمد الجعفري

المدير العام

mjafari@ilgc.com

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن دي سي 20433

رقم الهاتف: (202) 473-1000

موقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/projects>

اعتماد

رئيس فريق العمل:	راندا عقيل
------------------	------------

مصادق عليه من:

مستشار سياسات الضمانات الوقائية	نينتا تشي	14 فبراير 2017
مدير القطاع/ المدير:	جين دينيس بيزمي	6 مارس 2017
المدير القطري:		